

## لجان المراجعة كإقتراح للتضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة بالجزائر

- دراسة ميدانية -

أ. خالد رشيدة ، جامعة الاغواط.

## ملخص:

إن مشكلة فجوة التوقعات من المشاكل الحديثة التي أثارت اهتمام العديد من المهنيين والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة، خاصة بعد فشل كبرى الشركات العالمية مثل: شركة أنرون وشركة ورلد كوم، هذه الفجوة لا يمكن تجاهلها أو الإدعاء أن توقعات مستخدمي القوائم المالية غير واقعية، ولهذا يجب أن توجه الجهود لدراسة العوامل التي أدت إلى وجود تلك الفجوة وعمل اقتراحات وتوصيات بناءة من شأنها التضييق أقصى حد ممكن من هذه الفجوة، حيث يعتبر وجود لجان المراجعة في المؤسسة من بين الوسائل التي تساعد على التضييق من فجوة التوقعات من خلال تفعيل آلياتها، خاصة من خلال الدور الذي تلعبه هذه اللجان في دعم استقلال مراجع الحسابات.

## Abstract:

The problem of the expectations is of among modern problems that aroused the interest of many professionals and researchers in the field of accounting and auditing, especially after the major international companies fail, such as Enron Corp. and WorldCom, this gap cannot be ignored or claim that users of financial statements unrealistic expectations gap, so, must be directed efforts to study the factors that led to the existence of the gap and work proposals and recommendations constructive that will restrict the maximum extent possible from this gap, it is the presence of audit committees in the organization of the means that help narrowing of the expectations gap by activating its mechanisms, particularly through the role played by these committees in support of the independence of the auditor.

## المقدمة:

أدت الفضائح المالية للمؤسسات العملاقة وما نتج عنها من حالات إفلاس وانهيار إلى فقدان ثقة غالبية المجتمع بمعظم المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية، ولفت ذلك أنظار كل من المستثمرين، المشرعين، الباحثين وغيرهم من المهتمين بالمهنة، حيث أجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت أسباب انهيار هذه المؤسسات، وخلصت إلى أن السبب الرئيسي يعود إلى غياب الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والرقابة والإشراف الفعال على المؤسسات، ويعد مجلس الإدارة المسؤول عن توفير الآليات المناسبة لتحقيق هذه الأمور، ولغرض مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤوليته الإشرافية المتزايدة فإن الاتجاه يتزايد للاعتماد على لجنة المراجعة، وهي مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين، تتولى القيام باستعراض وإشراف مستقل للعمليات التي تقوم بها المؤسسة لتوفير التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية والخارجية، ولكن هذا لا يعني أن تحل لجنة المراجعة محل الجهات المسؤولة عن إعداد التقارير المالية أو إجراء المراجعات، وإنما هي امتداد لكامل هيئة مجلس الإدارة، يجب أن تعمل محل للتأكيد على وجود نظام رقابة داخلي فعال، إذ يعد وجود نظام رقابة داخلية فعال خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية من جهة ويوفر البيئة الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة أخرى.

إن استقلال مراجع الحسابات هو حجر الزاوية في مهنة المراجعة، وذلك لمدى الثقة التي يوليها مستخدمي القوائم المالية لتقرير المراجع مما ينعكس على مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات الواردة فيه عند اتخاذ العديد من القرارات، ولكن المشكلة تكمن في تقدير الأهمية النسبية بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية عامة ومستخدمي تقارير المراجعة خاصة، لا بل تختلف من مستخدم إلى آخر، وعلى قدر الاختلاف في تقدير الأهمية النسبية وبالتالي حدود الأهمية النسبية والخطأ المسموح به بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية تكون فجوة التوقعات، حيث أن المجتمع المالي يتوقع من مراجعي الحسابات أن يضمنوا في تقاريرهم الكفاية المهنية، النزاهة، الموضوعية، والاستقلال والحياد، كما يتوقعون منهم اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ومنع صدور القوائم المالية المضللة، كما أن القيود المفروضة على عملية المراجعة معروفة بصفة عامة لمراجعي الحسابات، لكنها غير معروفة لمعظم مستخدمي القوائم المالية، أي أن توقعات مستخدمي القوائم المالية من عملية

المراجعة تزيد كثيرا على الانجازات التي يقدمها لهم مراجعي الحسابات وهذا ما يخلق فجوة التوقعات.

### أولا: لجان المراجعة ( مفاهيم )

إن التطورات المتتالية التي شهدتها معظم مجالات الحياة، ونخص بالذكر المجالات الاقتصادية الكلية منها والجزئية، ومجالات الإدارة، أدت إلى ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات وزيادة المؤسسات كبيرة الحجم، الشيء الذي أدى إلى تنامي حاجات هذه المؤسسات في جميع الميادين، وكان يتطلب منها للوصول إلى أهدافها تحديد أولويات هذه الحاجات من جهة، والوقوف على الطرق التي تتم بها أداء تلك الحاجات بما يتوفر لديها من إمكانيات مادية وبشرية، فتولدت لديها الحاجة للاستعانة بجهاز إداري محكم داخليا و خارجيا، فأدى تطور هذه الحاجة إلى ظهور ما يعرف بلجنة المراجعة.

#### 1- مفهوم لجان المراجعة "audit committees"

هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة المؤسسة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين، ومسؤوليتها يجب أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة، والاجتماع مع المراجع الخارجي ومناقشته حول نتيجة عملية المراجعة، وأيضا التأكيد على ملائمة نظم الرقابة المالية بالمؤسسة<sup>1</sup>.  
جل التعاريف الخاصة بلجان المراجعة تركز على عضوية اللجنة والمهام الملقاة على عاتقها، ودورها في تحسين وجودة العملية الرقابية في المؤسسات، ومن هذا نستنتج أن خصائص لجنة المراجعة تكون على النحو التالي:

- لجنة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين؛
- يتوافر لدى أعضائها معارف وخبرة جيدة في مجال المراجعة والمحاسبة والمالية؛
- تتجلى مهامها في مراجعة عملية إعداد التقارير المالية، وفحص عملية المراجعة الداخلية والخارجية، ومراجعة الالتزام بالقواعد الأخلاقية؛
- عبارة عن أداة مفيدة في مراقبة أداء المؤسسة وتيسير نشاطها؛
- عبارة عن أداة رقابية بيد المساهمين على إدارة المؤسسة.

#### 2- العوامل التي أدت إلى اتجاه العديد من المؤسسات إلى تشكيل لجان المراجعة:

تهدف لجنة المراجعة إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها، وبذلك تساعد اللجنة مجلس الإدارة على تلبية مسؤولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بين المجلس وكل من المراجع الخارجي والداخلي، وبالرغم من عدم صدور أي تعليمات أو نشرات محددة بخصوص مسؤوليات لجنة المراجعة، إلا أنه يمكن تلخيص أهم وظائفها فيما يلي<sup>2</sup>:

- اعتماد تغيير المراجع الخارجي والاستمرار في مراجعة سجلات المؤسسة؛
- فحص نطاق مهمة المراجعة المقترح؛
- تسليم وفحص نتائج المراجعة (الداخلية والخارجية)، مشتملة على تقرير المراجع الخارجي والقوائم المالية والتقارير الإضافية مثل تقرير نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية؛
- دراسة واختيار سياسات وطرق المحاسبة؛
- فحص توصيات المراجع الداخلية؛
- متابعة مدى استجابة المسؤولين عن المحاسبة والرقابة بالمؤسسة لتساؤلات المراجع الخارجي بشأن سبب التحريفات في القوائم المالية، وأوجه القصور في الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية.

### ثانيا: فجوة التوقعات ( خلفية نظرية )

تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينيات من القرن العشرين لانتقادات عديدة من قبل السلطة، وقد كان السبب تدني مستوى جودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي أدى إلى التشكيك في إمكانية استمرار مهنة المحاسبة والمراجعة كمشاط مهني مستقل على المدى الطويل، ومن هنا قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بالاهتمام بهذه القضية وأطلق على هذا القصور مصطلح فجوة التوقعات في المراجعة.

#### 1- تعريف فجوة التوقعات

إن فجوة التوقعات تعبر عن الفرق بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من مراجع الحسابات وما يقوم المراجع بأدائه فعلا، وقد قدمت عدت تعريفات لهذه الفجوة. حيث عرفها عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة على أنها<sup>3</sup>: "مساحة الاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات للأشخاص أصحاب المصلحة في المؤسسة، بشأن ما يحتاجونه من مراجع الحسابات وما يقدمه لهم".

ولقد عرف Iiggio فجوة التوقعات بأنها<sup>4</sup>: "عبارة عن الفرق بين مستويات الأداء المهني للمراجعة كما يتوقعها مستخدمي القوائم المالية، ومستويات الأداء المهني كما يراها المراجعين أنفسهم، فالفرق بين هذين المستويين من الأداء يعرف بفجوة التوقعات".  
كما عرفت فجوة التوقعات بأنها<sup>5</sup>: "التعبير عن الشعور بأن أداء مراجعي الحسابات يتم بأسلوب متعارض مع اعتقادات أولئك الذين يأملون بأن تكون منافع أو فوائد المراجعة مستحقة".

كما أن Mceuroe and Martene أشار إلى أن فجوة التوقعات عبارة عن<sup>6</sup>: "الاختلاف بين ما يدركه الجمهور ومستعملي القوائم المالية لمسؤوليات المدقق، وماذا يعتقد المراجعون حول مسؤولياتهم المطلوبة منهم".  
إلا أنه يمكننا أن نخرج بالتعريف التالي كتعريف شامل ومختصر لفجوة التوقعات على أساس أنها "الفرق بين ما يتوقعه المستخدمون من المراجعون، وبين ما يحصلون عليه بالفعل، ولهذا اقترح تسمية هذه الفجوة بفجوة التوقعات".

## 2- سمات فجوة التوقعات

تتسم فجوة التوقعات في المراجعة بعدة سمات يمكن أن نوجزها فيما يلي<sup>7</sup>:

- فجوة التوقعات دائما ما تعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة في المؤسسة على خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات، ومن الصعب أن توجد الفجوة كفائض عرض لخدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات، وهذا لأسباب كثيرة يمكن أن تكون أهمها وببساطة أن المحاسبة والمراجعة مهنة تستهدف تحقيق عوائد اقتصادية ومهنية معا، ومن طبيعتها أنها تنشط وتعمل بجودة أعلى في ظل اقتصاديات السوق، ولذلك عندما يوجد طلب على خدماتها فإنها تسعى للوفاء به لتحقيق هدفين رئيسيين هما الهدف المادي والهدف المهني؛
- فجوة التوقعات غير ساكنة، أو يمكن القول عنها أن لها طبيعة ديناميكية، وهذا لأنها محددة بمتغيرين هما:

- طلب أصحاب المصلحة في المؤسسة على خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات.
- عرض مراجع الحسابات لخدماته ومسؤولياته.
- فجوة التوقعات كمية ونوعية، بمعنى أن فائض الطلب على خدمات مراجع الحسابات هو فائض في التشكيلة المهنية لخدماته ومسؤولياته من جهة، وفائض في جودة أدائه المهني؛

- فجوة التوقعات ضارة بالمهنة وبالمجتمع، لأن وجودها معناه قصور في عرض خدمات ومسؤوليات المهنة كما ونوعا مما يفقد ثقة طالبي الخدمات المهنية في مؤدي المهنة من جهة، كما ينعكس ذلك سلبا على المجتمع في صورة نقص في درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية الملائمة في اتخاذ القرارات؛
- فجوة التوقعات دولية ونسبية لأن دول العالم بدون استثناء تعاني منها، ولكن بدرجة أو بأخرى، وبالطبع في ظل العولمة وتحرير التجارة الخارجية يتم تصدير فجوة التوقعات بالتأكيد إلى دول العالم الثالث، وبهذا فان الدول تتباين فيما بينها في حجم ونوعية هذه الفجوة.

### 3- طبيعة مكونات فجوة التوقعات

بناء على تعريف عرفه الباحث Porter بأن فجوة التوقعات هي الفرق بين ما يتوقعه المجتمع من المراجعين وبين ما يحصلون عليه فعلا منهم<sup>8</sup>، ومن خلال هذا التعريف فإن هذا الفرق يمكن تقسيمه إلى المكونات التالي:

1. **الفجوة المعقولة (Reasonableness Gab)**<sup>9</sup>: تنشأ بسبب أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون دورا أكثر فعالية للمراجعة مقارنة بما توفره الآن من أداء من الناحية التطبيقية وهذا تطبيقا لمعايير المراجعة على سبيل المثال: يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن عملية المراجعة ستكشف عن كافة حالات الغش، إلا أن الناحية العملية تشير على أن عملية المراجعة ستكشف عن حالات قليلة من الغش، فقد أوضحت دراسة بروتر أن هناك اعتقاد بأن المراجع يفحص كل عملية مالية وكل رصيد حساب، بينما في الواقع العملي يقوم المراجع بفحص عينات من العمليات والأرصدة، فليس من المعقول أن يقوم المراجع بفحص كل العمليات المالية أو أرصدة الحسابات، لا سيما عند مراجعة المؤسسات الكبيرة ذات العمليات الضخمة والمعقدة.

2. **فجوة الأداء (Performance Gab)**: تمثل فجوة الأداء الفجوة بين ما يمكن توقعه من أداء المراجعين بشكل معقول عن طريق مستخدمي القوائم المالية وبين ما يتصوره هؤلاء المراجعين من أدائهم الفعلي، وتنقسم تلك الفجوة بدورها إلى قسمين فرعيين هما<sup>10</sup>:

أ. قصور في أداء المراجعين (فجوة الأداء المعيب): تعرف بالفرق بين ما ترى المهنة أنه يمكن للمراجعين القيام به بدرجة معقولة وبين ما يقومون به فعلا مثل: إذا ما أصدرت مهنة

المراجعة معيارا ينص على أن المراجعين يجب أن يلاحظوا إجراءات جرد المخزون للمؤسسة محل المراجعة، إلا أن المراجع قد يفشل في أن يقوم بذلك، ومن ثم فإن أدائه يقال عليه أنه معيب بسبب أنه لم يقد بالتصرف بالمنهجية التي تتماشى مع معايير المراجعة المهنية.

ب. قصور المعايير والقواعد المنظمة للمهنة (فجوة المعايير الناقصة): وتعرف بالفرق بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية أنه يمكن للمراجعين القيام به بدرجة معقولة وبين ما ترى المهنة ذاتها أنه يمكن لأعضائها (المراجعين) القيام به بدرجة مؤهلة، وبعبارة أخرى هي الفجوة بين الواجبات المتوقعة بشكل معقول من المراجعين و بين واجباتهم طبقا لمعايير المراجعة، ولذلك فقد يتوقع المستخدم بشكل معقول أن يقوم المراجعين بإعداد تقرير المسير عن مواقف اختلاس أصول المؤسسة بواسطة مديرها، وعن طريق الموظفين الرئيسيين بالمؤسسة، فإذا لم يتطلب القانون و المهنة لذلك ستكون هناك فجوة معايير ناقصة.

### ثالثا: دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية

إن من أهم المتغيرات المحددة لفجوة التوقعات، توقعات مستخدمي القوائم المالية لذلك قبل اقتراح الحلول للتضييق من فجوة التوقعات يجب دراسة هذه التوقعات وذلك من خلال:

1- **استقلالية مراجع الحسابات**: يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن يحافظ المراجع عن إستقلاله عند مزاوله عمله المهني، حيث يعتبر الاستقلال السبب الرئيسي في وجود الحاجة إلى خدمات المراجعة، ويؤكد البعض ذلك على اعتبار أن مهنة المراجعة تفقد قيمتها إذا فقد المراجع استقلاله<sup>11</sup>.

لكن يوجد تساؤل بخصوص تأثيرات المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة للحصول على أكبر عدد من العملاء، وضغوط الأتعاب وتقديم المراجعين لخدمات أخرى بخلاف المراجعة، وسعي بعض المؤسسات إلى الحصول على آراء مؤيدة لمواقفها من مكاتب المراجعة الأخرى بخصوص استقلال المراجعين، وفيما يتعلق بحدة المنافسة بين مكاتب المراجعة للحصول على عملاء، كما أن ضغوط الأتعاب تمثل تهديدا لاستقلالية المراجعين، كما أن تقديم المراجعين لخدمات أخرى بخلاف المراجعة إلى عملاء المراجعة يثير جدلا كبيرا في الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة، وهذا فيما يتعلق بتأثيرها على استقلال المراجع، بحيث تعتمد مكاتب المراجعة في الوقت الحالي بدرجة كبيرة على خدمات غير المراجعة، نظرا لأنها تحقق لها أرباح أكثر وتتطوي على مخاطر

أقل، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تحقق حوالي نصف إيراداتها من خدمات غير المراجعة، كما أنها في تسويقها لخدماتها تركز على أنها مكاتب خدمات مهنية متعددة وليست مكاتب مراجعة<sup>12</sup>.

**2-مسؤولية المراجع على إعداد القوائم المالية<sup>13</sup>:** يعتقد بعض مستخدمي القوائم المالية أن المراجع مسؤول عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، وهذا لا يتفق مع ما تضمنته معايير المراجعة الدولية ( معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية)، حيث أن مسؤولية إعداد تلك القوائم المالية تقع على عاتق المؤسسة وليس المراجع، كما أن هدف مراجعة القوائم المالية المعدة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قيولا عاما، هو تمكين المراجع من إبداء رأيه عما إذا كانت تلك القوائم تعطي فكرة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.

**3-مسؤولية المراجع على تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار:** يوجد اعتقاد لدى معظم مستخدمي القوائم المالية، أن تقرير المراجعة النظيف يضمن سلامة الحالة المالية للمؤسسة، وقدرتها على الاستمرار في النشاط، ولذلك فإنه ينظر إلى فشل المؤسسة مباشرة بعد الحصول على تقرير مراجعة نظيف، على أنه فشل للمراجعة كذلك<sup>14</sup>، ويمكن القول هنا أن توقعات مستخدمي القوائم المالية تعتبر غير معقولة، وأنه من المعقول أن يتوقع مستخدمي القوائم المالية الإفصاح عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر وعدم التأكد، كما يجب على المراجع أن يكون واعيا ومدركا للتأثيرات الممكنة لتلك المخاطر على قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط<sup>15</sup>.

**4-مسؤولية المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش:** مسؤولية المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش تعتبر إحدى مكونات فجوة التوقعات في المراجعة، ويؤكد بعض الباحثين على أن مسؤولية المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش، تعتبر من أكثر المجالات إثارة للنقاش والجدل في المراجعة<sup>16</sup>.

وفيما يتعلق بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش وفقا للمعايير المهنية، فقد تم توضيح ذلك في معيار المراجعة الدولي رقم (240) الغش والخطأ، وذلك كمحاولة لتضييق فجوة التوقعات، كما أن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أصدر سنة 1988 نشرة معايير المراجعة رقم 53، والتي تطلب من المراجعين تخطيط المراجعة بشكل جيد لتوفير تأكيد معقول لاكتشاف الأخطاء والمخالفات الهامة، وممارسة درجة ملائمة من الشك المهني لتحقيق ذلك،

وبالتالي فقد ترتب عليها اتساع نطاق مسؤوليات المراجع، بخصوص اكتشاف الأخطاء والمخالفات الهامة.

ويتضح مما سبق أن مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات أن يكتشف المراجع حالات الغش أثناء تنفيذ المراجعة، ويمكن اعتبار أن تلك التوقعات معقولة، وذلك بملاحظة أن مهنة المراجعة تحرك بشكل ملحوظ تجاه الاعتراف ببعض المسؤوليات عن اكتشاف حالات الأخطاء والغش<sup>17</sup>.

**5- مسؤولية المراجع على اكتشاف التصرفات غير القانونية:** إن مسؤولية المراجع عن اكتشاف التصرفات غير القانونية للعملاء كانت موضع اهتمام متزايد من جانب الصحافة المالية، وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، والمنظمات المهنية في منتصف السبعينيات، نتيجة للرشاوى أو المدفوعات الغير قانونية بواسطة الشركات الأمريكية، وفيما يتعلق بمسؤولية المراجع عن اكتشاف التصرفات غير القانونية وفقا للمعايير المهنية، فقد تم توضيح ذلك في معيار المراجعة الدولي رقم (250) العناية بالقوانين والأنظمة عند مراجعة التقارير المالية، كما أن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين اصدر سنة 1988 نشرة معايير المراجعة رقم 54، والتي تعتبر مسؤولية المراجع عن اكتشاف التصرفات غير القانونية التي يكون لها تأثير مباشر وهام على القوائم المالية، مماثلة لنفس المسؤولية المتعلقة باكتشاف الأخطاء والمخالفات والتي تتطلب تخطيط المراجعة بحيث توفر تأكيد معقول لاكتشاف تلك التصرفات، أما التصرفات غير القانونية التي يكون لها تأثير غير مباشر على القوائم المالية فإن إجراءات المراجعة وفقا لمعايير المراجع المقبولة قبولاً عاماً لا توفر ضماناً لإمكانية اكتشافها، حيث أنها لا تتضمن إجراءات تصمم خصيصاً لاكتشاف تلك التصرفات، ومع ذلك فإنه يجب على المراجع أن يكون واعياً ومدركاً لإمكانية حدوث تلك التصرفات.

ويتضح مما سبق أن مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات أن يكتشف المراجع التصرفات غير القانونية أثناء تنفيذ عملية المراجعة، ويمكن القول أن تلك التوقعات تعتبر توقعات معقولة، ورغم أهمية أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في محاولة تخفيض إمكانية ارتكاب التصرفات غير القانونية إلى أدنى حد ممكن، بالإضافة إلى زيادة إمكانية اكتشافها في حالة ارتكابها، فإنه من الضروري توسيع نطاق مسؤوليات المراجعين بخصوص اكتشاف التصرفات غير القانونية<sup>18</sup>.

**رابعا: دور لجان المراجعة في دعم استقلال مراجع الحسابات**

من بين أهم التوقعات التي يتوقعها مستخدمي القوائم المالية من مراجع الحسابات هي أن يحافظ مراجع الحسابات على استقلاله طوال مدة التكليف بخدمات المراجعة داخل المؤسسة، وهنا يظهر دور لجان المراجعة في دعم استقلال مراجع الحسابات، لذلك يجب أن تكون هناك علاقة وطيدة بين المراجع ولجنة المراجعة وذلك نظرا إلى أن كلا منهما له نفس الأهداف وأن فاعلية أحدهما سوف تؤثر بشكل مباشر على فاعلية الطرف الآخر وخاصة فيما يتعلق بالإشراف على عمليات إعداد القوائم المالية، كل ذلك من خلال:

### 1- إبداء التوصية في تعيين المراجع الخارجي<sup>19</sup>:

نظريا فإن عملية اختيار وتعيين وتحديد أتعاب المراجع الخارجي تكون من مسؤولية أصحاب المصالح وذلك عند انعقاد الجمعية العامة السنوية لهم، ولكن في الواقع العملي نجد أن إدارة المؤسسة هي التي تقوم بهذه المهام بالشكل الذي يثير جدل حول قدرة المراجع الخارجي على القيام بمهامه نظرا لأن إدارة المؤسسة لها الحق في عزله أو تجديد تعيينه في الفترة القادمة، ومما لا شك فيه أن إدارة المؤسسة في هذه الحالة تكون قادرة على فرض مجموعة من السياسات المحاسبية على المراجع الخارجي بالشكل الذي يحقق أهدافها، ويكون المراجع في هذه الحالة غير قادر على مناقشة الإدارة في مدى ملائمة هذه السياسات بالشكل الذي قد يؤثر على الأهداف المرجوة من المراجعة الخارجية، ولتجنب الوقوع في مثل هذا الوضع، اقترحت العديد من الدراسات قيام لجنة المراجعة بهذا الدور وذلك بهدف حماية استقلالية المراجع الخارجي من تدخل إدارة المؤسسة، حيث أكدت العديد من الدراسات على أن إعطاء لجنة المراجعة مسؤولية اختيار المراجع الخارجي سوف يؤدي إلى زيادة الاستقلال لدى المراجع الخارجي وحمايته من أي إجراء تعسفي قد تقوم به الإدارة في حالة وجود خلاف بينه وبينها حول المسائل المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية وكيفية اختيار المبادئ والسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عملية المؤسسة، وهذا ما أكدته جميع التوصيات الصادرة من المنظمات والهيئات العلمية والتي اهتمت باستقلال المراجع الخارجي، بل والأكثر من ذلك إن هذه التوصيات أكدت أيضا على ضرورة أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة من الأعضاء المستقلين وذلك بهدف التأكد من استقلالية اللجنة عند قيامها باختيار المراجع الخارجي.

### 2- تحديد أتعاب المراجع الخارجي:

قد تخضع في بعض الأحيان عملية تحديد أتعاب المراجعة إلى العديد من المناقشات في المؤسسة، وذلك نظرا لطبيعة المراجعة باعتبارها عملية غير ملموسة، وفي هذه الحالة فإن نتيجة هذه المناقشات سوف تكون دائما في اتجاه الطرف الأقوى في التعامل وهو إدارة المؤسسة، وهنا تظهر أهمية أن تقوم لجنة المراجعة بهذه المهمة نظرا لاستقلالية أعضائها عن المؤسسة.

إن لجنة المراجعة يجب أن تضع تحت ملاحظتها جميع العمليات المالية التي تتم بين إدارة المؤسسة والمراجع الخارجي بهدف التأكد من أن هناك توافق بين إجراءات وبرنامج المراجعة وبين الأتعاب التي سوف تقوم المؤسسة بدفعها للمراجع مقابل عملية المراجعة، بحيث يجب أن لا تتنازل عن مستوى معين لجودة عملية المراجعة، حيث أن جودة المراجعة تتأثر بما لا شك فيه بمقدار الأتعاب التي تقوم المؤسسة بدفعها إلى المراجع الخارجي.

### 3- التأكد من استقلالية المراجع:

تعتبر استقلالية المراجع الخارجي شيء أساسي في عملية إعداد القوائم المالية، نظرا إلى أن المراجع إذا لم يكن مستقلا فسوف يكون التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة غير موضوعي، وبالتالي قد يؤثر على ثقة متخذي القرارات وأصحاب المصالح في صحة وسلامة القوائم المالية التي تنشرها المؤسسة، وفي هذه الحالة تظهر أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة في التأكيد على استقلالية المراجع من أي ضغوط من قبل الإدارة أثناء قيامه بتأدية مهامه، وفي هذا الصدد أشارت لجنة treadway إلى أهمية هذا الدور حيث أوصت بضرورة قيام لجنة المراجعة بمناقشة المراجع الخارجي عن طبيعة العلاقة التي تربطه بإدارة المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر على استقلاليته في عملية المراجعة، وأيضا يجب أن يشمل تقرير لجنة المراجعة الذي تصدره في نهاية السنة، توضيح يبين قيام اللجنة بذلك وعن رأيها في درجة استقلال المراجع.

### 4- دور لجنة المراجعة في حل النزاعات بين الإدارة والمراجع الخارجي:

أوضح العديد من الكتاب في مجال المراجعة، أن النزاعات التي قد تنشئ بين إدارة المؤسسة والمراجع الخارجي بخصوص إعداد القوائم المالية قد تؤثر على عملية تدفق المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم إلى المستثمرين وباقي أصحاب المصالح، ومن خلال دور لجنة المراجعة الإشرافي على عملية إعداد القوائم المالية، تكون اللجنة في وضع وسلطة تسمح لها

بإمكانية تدخلها لحل هذه النزاعات والعمل على عدم تكرارها في المستقبل وذلك عن طريق اجتماع اللجنة بالمراجع الخارجي بعيدا عن سلطة الإدارة.

وجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وأغلبها أكدت على أنه معظم أعضاء لجنة المراجعة يميلون إلى دعم المراجع الخارجي، على حساب إدارة المؤسسة وذلك بشأن الخلافات التي تنشأ بينهما بخصوص النواحي المحاسبية.

#### 5- دور لجنة المراجعة في الإشراف على تقديم خدمات غير المراجعة:

ظهر العديد من الجدل في الآونة الأخيرة حول قيام المراجع الخارجي بتقديم خدمات تسمى خدمات غير المراجعة وهي تشمل على الخدمات التي يقوم بها المراجع بالنيابة على إدارة المؤسسة مثل: قيامه باختيار وتعيين الموظفين الجدد وقيامه بتقديم برامج تدريبية للعاملين، وأيضا قيامه بدور استشاري لإدارة المؤسسة، ومما لا شك فيه أن قيام المراجع بتقديم هذا النوع من الخدمات سوف يؤثر بطريقة أو بأخرى على درجة استقلاليتها في عملية المراجعة، وبالشكل الذي قد يؤدي إلى تحيز المراجع اتجاه إدارة المؤسسة على حساب المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى، لأن المراجع وخاصة في ظل ظروف المنافسة بينه وبين باقي المراجعين القادرين على تقديم هذا النوع من الخدمات، يكون في وضع يسمح له بتقديم تنازلات إلى الإدارة قد تؤثر على استقلاليتها في سبيل قيام إدارة المؤسسة بترشيحه للقيام بتقديم هذه الخدمات.

وهنا ركزت العديد من التوصيات العلمية على ضرورة قيام أعضاء لجنة المراجعة بمراجعة خطط الإدارة بشأن الاستعانة بالمراجع الخارجي للقيام بهذا النوع من الخدمات، حيث أوصت إحدى الدراسات بضرورة القيام بالتأكد من أن تقديم هذا النوع من الخدمات من قبل المراجع الخارجي سوف لا يؤثر على استقلاليتها وموضوعيته في إجراءات المراجعة العادية، وفي هذا الإطار يجب على لجنة المراجعة مراعاة الآتي:

- درجة المهارة والخبرة المتوفرة لدى المراجع الخارجي والتي تجعله قادر على توفير هذا النوع من الخدمات؛
- التأكد من عدم وجود تهديدات أو تدخلات من قبل الإدارة بخصوص عمل المراجع الخارجي فيما يخص عمليات المراجعة العادية؛
- ملائمة أتعاب خدمات غير المراجعة لطبيعتها وحجمها؛
- مراجعة اللوائح الخاصة بتحديد أتعاب من يقوم بتقديم هذا النوع من الخدمات<sup>20</sup>.

**خامسا: دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات في الجنوب الجزائري**

لغرض التأكيد على ما تم الوصول إليه في الجانب النظري من خلال مساهمة لجان المراجعة في التضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، قمنا باستخدام أسلوب المسح الميداني لجمع البيانات المتمثلة في استقصاء آراء مراجعي الحسابات في ولايات الجنوب الجزائري وذلك لإثبات النتائج المتوصل إليها ميدانيا على اعتبار أن مراجعي الحسابات من أهم أطراف قضية فجوة التوقعات.

**1- مشكلة الدراسة:**

لقد سبقت الإشارة إلى سمات فجوة التوقعات، ومن أهم هذه السمات أن فجوة التوقعات دولية، هذا لأن دول العالم بدون استثناء تعاني منها، ولكن بدرجة أو بأخرى، بناء على ذلك لا يمكننا القول أن الجزائر تخلو من وجود فجوة التوقعات، وبما أن فجوة التوقعات ضارة بمهنة المراجعة على وجه الخصوص وبالمجتمع عامة، فيجب العمل على تضييقها، وبالتالي يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة كما يلي:

- كيف يؤدي وجود لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية إلى المساعدة على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر؟

2- مجتمع وعينة الدراسة: يضم مجتمع الدراسة مراجعي الحسابات القانونيين في ولايات الجنوب الجزائري حيث يمثل هذا المجتمع كل من: خبراء المحاسبة، ومحافظي الحسابات، والأساتذة الجامعيين المتخصصين. في حين تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة والمتمثلة في 50 فرد، حيث استلمت جميعها من طرف المستقيين، إلا أنه تم إلغاء 07 استمارات لتبقى عينة الدراسة عبارة عن 43 فرد.

3- أسلوب جمع وتحليل البيانات: نستخدم في هذه الدراسة طريقة الاستبيان في جمع البيانات الأولية، وهذا ليسهل على المستقيين إعطاء المعلومات الكافية، هذا الاستبيان قمنا بتصميمه وتقسيمه إلى قسمين:

1. القسم الأول: معلومات عامة عن عينة الدراسة: تتكون من ثلاث 03 أسئلة.

2. القسم الثاني: معلومات حول لجان المراجعة وفجوة التوقعات.

✓ المجموعة الأولى: لجان المراجعة في الجزائر

✓ المجموعة الثانية: استقلالية مراجع الحسابات

✓ المجموعة الثالثة: دور لجان المراجعة في دعم استقلال مراجع الحسابات.

حيث يتم قياس الأسئلة الواردة في الاستبيان على مقياس ليكارت الخماسي ( موافق بشدة 1، موافق 2، محايد 3، غير موافق 4، غير موافق بشدة 5) نستعين لتحليل هذا الاستبيان ببرنامج SPSS19 وهذا لتفريغ وكذا عرض البيانات الإحصائية وتحليلها، والوصول إلى النتائج المطلوبة.

4- تحليل نتائج الاستبيان:

➤ خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (01): خصائص العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
00	00	ليسانس
%42	18	ماجستير
%28	12	دكتوراه
%30	13	شهادة مهنية
%100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS19

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المستقصيين من حاملي شهادة الماجستير بنسبة %42، كما تمثل نسبة %30 من حاملي شهادات مهنية على أن من مجموع 43 استمارة تم التوجه إلى 13 مهني ( محافظ حسابات وخبير محاسبي)، في حين يمثل حاملي شهادة الدكتوراه ما نسبته %28.

الجدول رقم (02): خصائص العينة حسب الوظيفة

النسبة	التكرار	الوظيفة الحالية
%63	27	أستاذ جامعي
%20	09	محافظ حسابات
%17	07	خبير محاسبي
%100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS19

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المشاركين هو من يشغلون وظيفة أساتذة جامعيين بنسبة 63% وهذا راجع إلى سهولة الاتصال بهم، على عكس محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة بنسبة 20% و 17% على الترتيب.

### الجدول رقم (03): خصائص العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة	التكرار	الخبرة المهنية
46%	20	أقل من 5 سنوات
42%	18	من 6 إلى 15 سنة
12%	05	أكثر من 15 سنة
100%	43	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS19

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أعلاه أن أكثر المجيبين هم من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات وهذا راجع إلى أعلى نسبة من المجيبين -كما رأينا سابقا- هم أساتذة جامعيين وهذا يعني أن المستقيين لديهم الخبرة الأكاديمية في مجال المصطلحات العلمية وقادرين على إعطاء آراء أقرب إلى الواقع العلمي.

### نتائج تحليل بيانات العينة:

#### 1) المجموعة الأولى: لجان المراجعة

تتمحور معاني العبارات في هذه المجموعة حول لجان المراجعة ودورها في دعم استقلالية مراجع الحسابات، حيث يوضح الجدول رقم (04) اتجاه العبارات في هذه المجموعة.

#### الجدول رقم (04): يوضح اتجاه العبارات في المجموعة الخاصة بلجان المراجع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يعد مفهوم لجان المراجعة حديث النشأة في الجزائر.	3.50	0.53283	موافق
02	لا توجد مؤسسات في الجزائر توجد فيها لجنة للمراجعة.	3.65	0.59220	موافق
03	يجب على الهيئات الجزائرية المختصة تطوير مفهوم لجنة المراجعة في الجزائر.	4.30	0.54778	موافق بشدة
04	لجنة المراجعة تعتبر ضرورية لحل النزاعات بين المراجع والعميل.	3.99	0.61446	موافق
05	إن وجود لجنة المراجعة في المؤسسات الجزائرية له أهمية كبيرة لدعم	4.45	0.42323	موافق

بشدة			استقلالية المراجع.	
موافق	0.54514	3.96	يعد وجود لجنة المراجعة في المؤسسة دليل على استقلالية ونزاهة المؤسسة.	06
موافق	0.68128	3.41	إن وجود لجنة المراجعة في المؤسسة يكلفها مصاريف لا تستطيع تحملها.	07
موافق	0.22963	4.15	إن غياب أعضاء اللجنة المراجعة مؤهلين يعد من أهم أسباب انعدام وجودها في الجزائر.	08
موافق	0.52082	3.92	الاتجاه العام للمجموعة	//

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه أن جميع اتجاه الآراء في المجموعة كانت إيجابية نحوى جميع الأسئلة الواردة، حيث يؤكد المستقصين موافقتهم على جميع العبارات وهذا ما يوضحه الاتجاه العام للمجموعة، حيث أنهم يوافقون وبشدة على أن لجان المراجعة لها دور فعال في دعم استقلالية مراجع الحسابات، وأنه يجب على الهيئات الجزائرية المختصة تطوير هذا المفهوم في المؤسسات الجزائرية.

## (2) المجموعة الثانية: استقلالية مراجع الحسابات.

إن المجموعة الثانية حاولنا من خلالها أن نعرج على الأسباب التي تهدد استقلال مراجع الحسابات، حيث يوضح الجدول أدناه اتجاه العبارات في هذه المجموعة.

الجدول رقم (05): يوضح اتجاه العبارات في المجموعة الخاصة باستقلالية مراجع الحسابات.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	إن المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة تؤثر بدرجة كبيرة على استقلالية المراجع.	3.42	0.55981	موافق
02	إن تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف المراجعة يمثل تهديدا حقيقيا لاستقلاله.	4.15	0.73774	موافق
03	إن تسوق الرأي الذي تقوم به المؤسسة له تأثير كبير على استقلالية المراجع.	2.82	0.82120	محايد
04	إن التغيير الإلزامي للمراجع يؤدي إلى محافظته على استقلاليته في أداء مهامه.	3	0.52145	محايد

موافق بشدة	0.76306	4.66	إن وجود لجنة المراجعة في المؤسسة يؤدي إلى زيادة استقلال المراجع.	05
موافق بشدة	0.63111	3.82	محافظ الحسابات ملتزم بممارسة المهنة بكل استقلالية ونزاهة.	06
موافق	0.67249	3.645	الإتجاه العام للمجموعة	//

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه أن جميع اتجاه الآراء في المجموعة كانت إيجابية نحوى جميع الأسئلة الواردة، حيث يؤكد المستقصيين موافقتهم على جميع العبارات وهذا ما يوضحه الاتجاه العام للمجموعة، حيث أنهم يوافقون بشدة على أن مراجع الحسابات ملزم على أداء مهامه بكل نزاهة واستقلالية إلا أن هناك ظروف يمكن لها أن تهدد هذا الاستقلال، كما يتم التأكيد أيضا - نفس الشيء بالنسبة للمجموعة الأولى - على أن لجان المراجعة لها دور فعال في دعم استقلال مراجع الحسابات.

### 1) المجموعة الثالثة: دور لجان المراجعة في دعم استقلال مراجع الحسابات.

من خلال هذه المجموعة نحاول أن نؤكد النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري حيث أن لجان المراجعة لها دور فعال في دعم استقلال مراجع الحسابات ومنه التضييق من فجوة التوقعات والذي يعتبر استقلال مراجع الحسابات أحد أهم التوقعات التي يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن يحافظ عليه المراجع أثناء تأدية مهامه، حيث يوضح الجدول رقم (06) اتجاه العبارات في هذه المجموعة.

الجدول رقم (06): يوضح اتجاه العبارات في المجموعة الخاصة بدور لجان المراجعة في دعم استقلال مراجع الحسابات

الرقم	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	إن إعطاء لجنة المراجعة مسؤولية اختيار المراجع سوف يؤدي إلى زيادة استقلاليته وحمايته من أي إجراء تعسفي قد تقوم به الإدارة.	4.21	0.71451	موافق بشدة
02	إن لجنة المراجعة يجب أن تضح تحت ملاحظتها جميع العمليات المالية التي تتم بين إدارة المؤسسة والمراجع الخارجي بهدف التأكد من أن هناك توافق بين إجراءات وبرنامج المراجعة وبين الأتعاب التي سوف تقوم المؤسسة بدفعها للمراجع مقابل عملية المراجعة.	4	0.68362	موافق

03	لجنة المراجعة لها دور كبير في التأكيد على استقلالية المراجع من أي ضغوط من قبل الإدارة أثناء قيامه بتأدية مهامه.	4.17	0.81650	موافق
04	إن أعضاء لجنة المراجعة يميلون إلى دعم المراجع، على حساب إدارة المؤسسة وذلك بشأن الخلافات التي تنشأ بينهما بخصوص النواحي المحاسبية.	3.95	0.80420	موافق
05	تتأكد لجنة المراجعة من ملائمة أتعاب خدمات غير المراجعة لطبيعتها وحجمها	4.74	0.78961	موافق بشدة
06	إن لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من درجة المهارة والخبرة المتوفرة لدى المراجع الخارجي والتي تجعله قادر على توفير هذا النوع من الخدمات إلى المؤسسة	3.67	0.77830	موافق
//	الاتجاه العام للمجموعة	4.12	0.62837	موافق

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه أن جميع اتجاه الآراء في المجموعة كانت إيجابية نحوى جميع الأسئلة الواردة، حيث يؤكد المستقصيين موافقتهم على أن لجان المراجعة لها دور فعال في دعم استقلال مراجع الحسابات وهذا ما يوضحه الاتجاه العام للمجموعة.

#### 5-الاستنتاجات:

على ضوء دراستنا السابقة يمكننا أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- إن مفهوم لجنة المراجعة حديث النشأة في الجزائر؛
- لا توجد مؤسسات في الجزائر توجد فيها لجان للمراجعة هذا حسب رأي مراجعي الحسابات والأساتذة المشاركين؛
- يجب على الهيئات الجزائرية المختصة تطوير مفهوم لجنة المراجعة في الجزائر، وهذا لدورها الفعال في دعم استقلال مراجع الحسابات؛
- ليس بالضرورة انعدام لجنة المراجعة يرجع إلى ارتفاع تكلفتها أو إلى غياب الأعضاء المؤهلين لها؛
- يرى المستقصيين أنه توجد عدة عوامل تؤدي إلى عدم محافظة المراجع على استقلاله لا يمكنه أن يتحكم فيها كالمنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة، وتقديم خدمات أخرى بخلاف المراجعة، تسوق الرأي، التغيير الإلزامي للمراجع... الخ؛
- إن لجان المراجعة لها أهمية كبيرة في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية وزيادة الوعي داخل وخارج المؤسسة، وضمان نزاهة واستقلالية المؤسسة وكذا دعم استقلالية مراجع الحسابات،

ومن هنا نؤكد الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة من أجل التضييق من فجوة التوقعات في المراجعة.

### خاتمة:

إن لجنة المراجعة هي عبارة عن إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة في المؤسسة، وهذا لمساعدته على تأدية مهامه القانونية، حيث تعتبر لجنة المراجعة أداة من أدوات حوكمة المؤسسات في المؤسسة، ويجب التأكيد على أن مفهوم لجنة المراجعة ظهر منذ سنوات عديدة ماضية وتطور هذا المفهوم بعد العديد من التوصيات والاقتراحات لحل المشاكل التي كانت تواجهها لجنة المراجعة في الواقع العملي بالشكل الذي أصبحت هذه اللجان في الوقت الحالي تلعب دورا مهما في المؤسسة، ولعل الحافز على إنشاء لجنة مراجعة ينشأ من المنافع المتوقعة منها والتي يمكن أن نقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية.

ووفقا لما سبق فإنه يمكن لنا أن نؤكد من خلال دراستنا على النقاط التالية:

- ضرورة صدور تشريع من الهيئات الجزائرية المختصة يحدد الدور الفعال للجنة المراجعة، أهميتها في المؤسسة، وإلزام كل مؤسسة بتشكيل لجنة مراجعة؛
- الإفصاح الإلزامي عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير والقوائم المالية للمؤسسة؛
- ضرورة وجود ثقافة مالية على مستوى الصحافة والإعلام تسهم في زيادة وعي أفراد المجتمع بصفة عامة، مستخدمي القوائم المالية بصفة خاصة، حول عمل المراجع؛
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تتناول الجوانب المختلفة لأداء لجنة المراجعة؛
- ضرورة زيادة الوعي المحاسبي والمالي لدى المستثمرين وذلك من أجل العمل على تضييق فجوة التوقعات.

### الهوامش:

<sup>1</sup> محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص318.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات - تطبيق الحوكمة في المصارف-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص201.

- <sup>3</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق رأس المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 11.
- <sup>4</sup> محمد الفيومي محمد وآخرون، "دراسات متقدمة في المراجعة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 281.
- <sup>5</sup> أمين السيد احمد لطفي، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 781.
- <sup>6</sup>McEnroe, John.E. and Martens, Stanley.c.2001, "Auditors'and investors' perceptions of the 'Expectation Gap", Accounting Horizons, Vol, 15 No.4, pp, 345-358
- <sup>7</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق سابق، ص ص 12-13-14.
- <sup>8</sup> Porter, Brenda, "An empirical study of the adit expectation-performance gap ", Accounting and Business Research, Vol,24, Winter, 1993, p 49.
- <sup>9</sup> محمد الفيومي محمد، مرجع سابق، ص 9.
- <sup>10</sup> أمين السيد احمد لطفي، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال"، المرجع السابق، ص 782.
- <sup>11</sup> أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، ط1، دار المريخ للنشر، القاهرة، 1999، ص 41.
- <sup>12</sup> جورج دانيال غالي، " تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، صص 15-16.
- <sup>13</sup> محمد شعبان حسين أحمد، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص 37.
- <sup>14</sup> احمد حلمي جمعة، "تطور معايير التدقيق والتأكد الدولي وقواعد أخلاقيات المهنة"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 145.
- <sup>15</sup> محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 130.
- <sup>16</sup> أحمد حلمي جمعة، المرجع السابق، ص 145.
- <sup>17</sup> جورج دانيال غالي، مرجع سبق ذكره، صص 22-24.
- <sup>18</sup> جورج دانيال غالي، مرجع سبق ذكره، صص 28-29.
- <sup>19</sup> حاتم محمد الششيني، "أساسيات المراجعة - مدخل معاصر -"، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص ص 118-119.
- <sup>20</sup> محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص ص 135-138 (بتصرف).